

Distr.: General
8 December 2021
Arabic
Original: English



الأطفال والنزاع المسلح في كولومبيا

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن 1612 (2005) والقرارات اللاحقة له، هو التقرير الخامس للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في كولومبيا وهو يغطي الفترة من 1 تموز/ يوليو 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2021. ويتناول الأمين العام في التقرير أثر دورات العنف على الأطفال في البلد، فيسلط الضوء على الاتجاهات والأنماط المشهودة فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة المستمرة المرتكبة بحق الصبية والفتيات ويعرض معلومات عن الجناة متى كانت متاحة.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصل التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم المبرم بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، الذي أنهى نزاعاً دام لمدة خمسة عقود وأدى إلى انخفاض كبير في عدد الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال. غير أن المناطق المتضررة من النزاع شهدت طفرة في العنف خلال الفترة نفسها، بما في ذلك نتيجة للاشتباكات التي تورطت فيها جماعات منشقة عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي وجماعات مسلحة أخرى وقوات الأمن الكولومبية، وهو ما أثر بشدة في جهود حماية الأطفال.

ويبرز الأمين العام في التقرير الجهود التي بذلتها حكومة كولومبيا من أجل تعزيز إطار التصدي للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال وإنهائها ومنعها، بما في ذلك من خلال استراتيجيات الوقاية. ويتضمن التقرير أيضاً توصيات إلى جميع الأطراف ترمي إلى إنهاء ومنع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال وتعزيز حماية الطفل في كولومبيا.



أولا - مقدمة

1 - هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن 1612 (2005) والقرارات اللاحقة بشأن الأطفال والنزاع المسلح، هو التقرير الخامس للأمين العام عن حالة الأطفال المتضررين من النزاع المسلح في كولومبيا. ويغطي التقرير الفترة من 1 تموز/يوليه 2019 حتى 30 حزيران/يونيه 2021، ويعرض الاتجاهات والأنماط المشهودة فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال منذ صدور التقرير السابق (S/2019/1017) واعتماد الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح استنتاجاته بشأن الأطفال والنزاع المسلح في كولومبيا (S/AC.51/2020/5). ويستعرض الأمين العام في التقرير التقدم المحرز والتحديات الماثلة في سياق التصدي لتلك الانتهاكات ويقدم توصيات محددة لتعزيز حماية الطفل في كولومبيا. وقد حُدِّدت، حيثما أمكن، أطراف النزاع المسؤولة عن الانتهاكات الجسيمة. ويُذكر، في هذا الصدد، أن جيش التحرير الوطني ظل مدرجاً في القائمة الواردة في المرفق الأول لأحدث تقارير الأمين العام بشأن الأطفال والنزاع المسلح (A/75/873-S/2021/437) لقيامه بتجنيد واستخدام الأطفال، بوصفه طرفاً من أطراف النزاع لم يضع تدابير لتحسين حماية الأطفال.

2 - والمعلومات الواردة في التقرير الحالي وثقتها وتَحَقَّقت منها فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة في كولومبيا، التي تشترك في رئاستها المنسقة المقيمة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). وما زال النزاع والعنف والقيود المفروضة على إمكانية الوصول ومخاوف المجتمعات المحلية من الإبلاغ عوامل تشكّل تحديات خطيرة تعترض التحقق من وقوع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. كما أدت القيود المفروضة جراء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، منذ آذار/مارس 2020، إلى تفاقم تلك التحديات. ولذلك، فإن المعلومات الواردة في هذا التقرير لا تعكس المدى الكامل للانتهاكات الجسيمة المرتكبة في كولومبيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ويُرجّح أن يكون العدد الفعلي للانتهاكات الجسيمة أعلى مما يرد ذكره فيما يلي.

ثانياً - لمحة عامة عن التطورات السياسية والأمنية

3 - واصلت كولومبيا، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إحراز تقدّم في تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم (S/2017/272، المرفق الثاني) المبرم بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، حيث اشترك في برنامج إعادة الإدماج حتى 13 أيلول/سبتمبر 2021 ما عدده 13 608 مقاتلين معتمدين⁽¹⁾ من الأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، كان منهم 3 139 امرأة. واستمر النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار المنشأ بموجب اتفاق السلام، والذي يضم الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام ولجنة إيضاح الحقيقة والتعويض وعدم التكرار (لجنة الحقيقة) والوحدة المعنية بالبحث عن الأشخاص الذين هم في عداد المفقودين في سياق النزاع وبسببه، في تحقيق تقدّم في مساعيهم من أجل ضمان حقوق الضحايا، بمن فيهم الأطفال. وبشكل عام، تراجع معدل العنف في البلد منذ توقيع اتفاق السلام في عام 2016، الأمر الذي كان له أيضاً تأثيره الإيجابي على حياة الأطفال. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات خطيرة تعترض التنفيذ الشامل للاتفاق،

(1) يشير الاعتماد إلى إصدار شهادة من المفوضية السامية للسلام يصدّق بموجبها على أن فرداً من الأفراد كان عضواً في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي.

لا سيما فيما يتعلق بتوفير الأمن للمقاتلين السابقين والقيادات الاجتماعية والمدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمعات المحلية المتضررة من النزاع.

4 - وقد اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير باستمرار إعادة تشكّل الجماعات المسلحة والتوسّع في نطاق وجودها، ولا سيما في المناطق الريفية والنائية الغارقة في الفقر والتي لا يوجد بها إلا حضور محدود لسلطة الدولة، بما في ذلك في المعازل السابقة للقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. وزادت من تفاقم الأوضاع المنازعات بين الجماعات المسلحة الساعية إلى زيادة رقعة الأراضي الخاضعة لها وتوسيع نطاق سيطرتها على الصعيد الاجتماعي وإحكام قبضتها على الأنشطة الاقتصادية بشكل غير مشروع. وأسفرت هذه الحالة عن تحديات خطيرة تتعلق بالأمن والحماية واجهتها المجتمعات المحلية التي تعيش في تلك المناطق، بما يشمل الأطفال. وإضافة إلى ذلك، زادت آثار جائحة كوفيد-19 من احتمالات تعرّض الأطفال للانتهاكات الجسيمة ومن مخاطر تضررهم منها.

5 - وكان تركّز العنف في بعض المناطق، ومنها مقاطعات أنتيوكيا وكاوكا وكاكيتا وتشوكو وغواياري وميتا ونارينيو وشمال سانتاندر وبوتومايو وبياي ديل كاوكا، نتاجاً للحضور المحدود للدولة، والصعوبات التي تكتنف تأمين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ونشوء الاقتصادات غير المشروعة، ووجود الجماعات المسلحة، ومستويات الفقر المرتفعة. ولا تزال تلك العوامل تشكّل تهديداً لعملية إعادة الإدماج، وآليات العدالة الانتقالية، وجهود حماية المدنيين وبناء السلام. وتفيد بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا بأن 286 فرداً من المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي قد لقوا مصرعهم منذ توقيع اتفاق السلام، ومنهم شباب كانوا أطفالاً وقت ارتباطهم بتلك القوات. وتواجه المقاتلات السابقات، وكذلك أطفال المقاتلين السابقين، مزيداً من مخاطر التعرض للعنف، بما في ذلك العنف الجنسي والتجنيد. وعلاوة على ذلك، تحققت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من مقتل صبيّين ضمن عدد كبير من حالات قتل المدافعين عن حقوق الإنسان، ومن سقوط ضحايا عدة في صفوف الأطفال أثناء عمليات قتل واسعة النطاق.

6 - واستمرت الجماعات المنشقة عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي وجماعات مسلحة أخرى - منها جيش التحرير الوطني؛ وجماعة الدفاع الذاتي الغايتانية لكولومبيا المعروفة أيضاً باسم كلان ديل غولفو؛ وجيش التحرير الشعبي، المعروف أيضاً باسم لوس بيلوسوس؛ وجماعة لوس كبرابوس - في القتال فيما بينها وفي الاشتباك مع قوات الأمن الكولومبية وارتكاب أعمال العنف ضد السكان.

7 - وأدى تزايد وجود هذه الجماعات المسلحة وسيطرتها على الشأن الاجتماعي في مناطق معينة، مثل مقاطعات أنتيوكيا وتشوكو ونارينيو وشمال سانتاندر، إلى ارتفاع كبير في عدد الأشخاص الذين يعيشون في عزلة نتيجة لفرض حالة من الحصار وإجراءات تقييد الحركة، وهو ما حدّ من قدرتهم على الحصول على الخدمات والسلع الأساسية. وسيطرت الجماعات المسلحة على جوانب عديدة من الجوانب الحياتية للمجتمعات المحلية الخاضعة لنفوذها، وذلك من خلال التهديدات والقيود المفروضة على الحركة ونقاط التفتيش والإكراه على مزاوله الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة. وتعرضت المجتمعات المحلية لضغوط لإجبارها على بيع الأراضي أو استخدامها في زراعة المحاصيل غير المشروعة، وُحّد من قدرتها على الحصول على الخدمات الأساسية والتعليم. وأدت القيود المفروضة على التنقل بسبب جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم الأوضاع. فمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يفيد بأن ما لا يقل عن 122 954 شخصاً، بمن فيهم 35 657 طفلاً حسب التقديرات، عانوا من تدابير الحصار وتقييد الحركة خلال الفترة المشمولة بالتقرير

بسبب وجود الجماعات المسلحة، والاشتباكات بين تلك الجماعات أو بينها وبين القوات المسلحة الكولومبية، وخطر الألغام الأرضية. وارتفع عدد الأشخاص الذين فرضت عليهم تدابير الحصار وتقييد الحركة من 15 273 في النصف الثاني من عام 2019 إلى 73 789 في عام 2020. وفي النصف الأول من عام 2021، تعرض ما لا يقل عن 33 892 شخصاً للحصار، وهو وضع أثر بشكل رئيسي على المجتمعات المحلية في مقاطعات أنتيوكيا وتشوكو ونارينيو وشمال سانتاندر. غير أن تدابير الحصار وتقييد الحركة فرضت خارج تلك المقاطعات أيضاً وطالت مجتمعات محلية ريفية في مقاطعة ريسارالدا. وقد لحق بمجتمعات الشعوب الأصلية والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي ضررٌ غير متناسب جراء ديناميات النزاع المذكورة.

8 - وظل النزوح القسري من دواعي القلق الشديد أيضاً، ولا سيما بالنسبة لمجتمعات الشعوب الأصلية والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي. فمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يفيد بأن ما لا يقل عن 84 552 شخصاً، منهم 25 241 طفلاً حسب التقديرات، كانوا ضحايا لعمليات تشريد جماعية، وهي العمليات التي زادت زيادة كبيرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد وقعت غالبية عمليات التشريد في مقاطعات أنتيوكيا وكاوكا وتشوكو وكوردوبا ونارينيو وشمال سانتاندر وبايي ديل كاوكا، وعُزيت في الأساس إلى الاشتباكات فيما بين الجماعات المسلحة أو بينها وبين قوات الأمن الكولومبية وإلى أعمال العنف والقتل المرتكبة ضد القيادات الاجتماعية والمدافعين عن حقوق الإنسان. كما وقعت أيضاً حالات تشريد لسكان المجتمعات المحلية الريفية بمقاطعتي بوليفار وهويلا، وهو ما يحدث لأول مرة منذ عام 2012 بالنسبة للمقاطعة الأولى ومنذ عام 2010 بالنسبة للثانية.

9 - وفي الفترة بين تموز/يوليه 2019 وحزيران/يونيه 2021، أصدر مكتب أمين المظالم الكولومبي 94 إنذاراً مبكراً لمنع وقوع انتهاكات محتملة لحقوق الإنسان في المناطق المتضررة من النزاع⁽²⁾. وفي 82 من هذه الإنذارات، كان تجنيد الأطفال واستخدامهم من بين المخاطر التي تم تحديدها. وكانت مقاطعات أنتيوكيا وكاوكا وتشوكو وميتا ونارينيو وشمال سانتاندر وبايي ديل كاوكا هي أكثر المقاطعات التي صدرت بشأنها إنذارات.

10 - وواصلت المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة السياسية مناشدة الحكومة وجيش التحرير الوطني أن يستأنفا محادثات السلام. وأصرت الحكومة على أن يكون استئناف المحادثات مرهوناً بتوقف جيش التحرير الوطني عما يرتكبه من أعمال العنف مثل زرع الألغام الأرضية وتجنيد الأطفال والاختطاف. وتمسك جيش التحرير الوطني بموقفه القائل بأن أي طلب من هذا القبيل يجب أن يُطرح على طاولة التفاوض (S/2021/298). وفي آذار/مارس 2020، عقب إطلاق الأمين العام نداءه بوقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، أعلن جيش التحرير الوطني وقف إطلاق النار من جانب واحد لمدة شهر، ابتداء من 1 نيسان/أبريل، بغية تيسير التصدي لجائحة كوفيد-19. ورغم النداءات التي وجهتها الجهات الفاعلة الدولية والمحلية، قرر جيش التحرير الوطني عدم تمديد وقف إطلاق النار إلى ما بعد 30 نيسان/أبريل، مشيراً إلى أن الحكومة لم تقابله بالمثل (انظر S/2020/603). وقد عُقدت جلسات حوار تهيئية لاستطلاع سبل استئناف محادثات السلام، ولكن أياً منها لم يكمل بالنجاح حتى الآن.

(2) انظر لوحة متابعة الإنذارات المبكرة (باللغة الإسبانية فقط)، مكتب أمين المظالم في كولومبيا، متاحة على الرابط التالي:

<https://alertastempranas.defensoria.gov.co/Alerta/Tablero>

11 - ومنذ نيسان/أبريل 2021، نُظِم إضراب وطني ومظاهرات واسعة النطاق بدعمٍ من مختلف جهات المجتمع المدني الفاعلة وبمشاركة كبيرة من الشباب. وكانت المطالب المعلنة تتعلق بطائفة كبيرة من المسائل مثل الإصلاح الضريبي الذي اقترحتة الحكومة، والذي جرى سحبه بعد ذلك في 2 أيار/مايو، والرعاية الصحية، والتعليم، والدخل الأساسي، وتنفيذ اتفاق السلام. وقد وثّقت الأمم المتحدة وقوع انتهاكاتٍ جسيمة لحقوق الإنسان خلال الاحتجاجات، وخاصة فيما يتعلق بالحقوق في الحياة والسلامة الشخصية، بما في ذلك ضد الشباب والمراهقين. وفي الفترة بين 28 نيسان/أبريل و 16 حزيران/يونيه 2021، سجلت مفوضية حقوق الإنسان ادعاءات بوقوع 56 حالة وفاة (54 مدنياً واثنتان من ضباط الشرطة) في سياق الاحتجاجات (S/2021/603). وجرى أيضاً التحقق من وفاة صبي في السابعة عشرة من العمر. وإضافة إلى ذلك، وردت إلى المفوضية معلومات عن وقوع أربع حالات عنف جنسي ضد ثلاث فتيات وصبي واحد (تم التحقق من اثنتين منها) وعن لحاق إصابات جسيمة بفتاتين وصبيّين.

12 - ووفقاً للبيانات العامة الواردة من سلطات الهجرة الكولومبية، كان أكثر من 1 729 000 لاجئ ومهاجر من جمهورية فنزويلا البوليفارية، منهم 404 000 طفل، يعيشون في كولومبيا في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020⁽³⁾. وفي آب/أغسطس 2019، وسّعت حكومة كولومبيا نطاق الحق في الجنسية ليشمل جميع الأطفال المعرضين لخطر انعدام الجنسية المولودين لأبوين فنزويليين بين كانون الثاني/يناير 2015 وأيلول/سبتمبر 2021. وفي 4 تموز/يوليه 2021، كان 68 486 طفلاً قد مُنحوا الجنسية الكولومبية، وفقاً للسجل الوطني للأحوال المدنية. وفي آذار/مارس 2021، اعتمدت حكومة كولومبيا قانوناً مؤقتاً لحماية المهاجرين الفنزويليين يُفترض أن يؤدي إلى تحسين الحماية الممنوحة للأطفال الفنزويليين الذين يعيشون أوضاعاً هشة ومحفوفة بالتهديدات، بما في ذلك في سياق النزاع المسلح، وإلى زيادة سبل حصولهم على الخدمات الاجتماعية الأساسية. ومن المقدر أن يستفيد نحو 400 000 طفل من قانون الحماية المؤقت.

13 - وفي آذار/مارس 2020، كُشف عن وقوع أول حالة إصابة بكوفيد-19 في كولومبيا، مما أدى إلى فرض قيود على الحركة على الصعيد الوطني وإلى وقف الدراسة بالحضور الشخصي في المدارس. وزادت جائحة كوفيد-19 من هشاشة الأطفال في صفوف المهاجرين واللاجئين الكولومبيين والفنزويليين على حد سواء ومن مخاطر تعرضهم للانتهاكات الجسيمة. وكان وقع إغلاق المدارس شديداً على الأطفال الذين يعيشون في المجتمعات المحلية الريفية أو الفقيرة التي تقطن مناطق نائية، حيث كان الافتقار إلى الحواسيب و/أو التوصيل بشبكة الإنترنت عائقاً حال دون التعلّم عن بُعد. وفي ضوء ذلك، كان الأطفال الذين يعيشون في مناطق بها حضور قوي للجماعات المسلحة معرضين بصورة أكبر لمخاطر التجنيد والاستخدام. وكان للآزمة الاجتماعية الاقتصادية المرتبطة بجائحة كوفيد-19 تأثير سلبي أيضاً على الاقتصادات المحلية ودخل الأسر. كما زادت الاحتياجات العاجلة والأكثر إلحاحاً للأسر التي تعتمد على دخلها اليومي من أجل البقاء من مخاطر تجنيد الأطفال واستخدامهم. وأدى الوجود الهزيل لسلطة الدولة والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني الذي يُعزى إلى القيود المفروضة على الحركة بسبب الجائحة إلى زيادة مخاطر وقوع

(3) كولومبيا، وزارة الخارجية، "كولومبيا تنهي عام 2020 بانخفاض بنسبة 2,35 في المائة في أعداد المهاجرين الفنزويليين الموجودين في إقليمها" من Migración Colombia، 29 كانون الثاني/يناير 2021، (Colombia, Ministry of Foreign Affairs,) "Colombia termina el 2020 con un 2.35% menos de migrantes venezolanos en su territorio"، Migración (Colombia, 29 January 2021).

الانتهاكات الجسيمة. وفي بعض المناطق، استغلت الجماعات المسلحة الجائحة لتوسيع رقعة المناطق التي تتواجد فيها وإحكام سيطرتها على المجتمعات المحلية.

ثالثاً - الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال

14 - في الفترة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2021، تحققت فرقة العمل القطرية من وقوع 383 انتهاكاً جسيماً ضد 330 طفلاً (217 صبياً، و 109 فتيات، و 4 أطفال مجهولي نوع الجنس)، فيما يُعد انخفاضاً في عدد الانتهاكات مقارنةً بالتقرير السابق الذي أشار فيه إلى التحقق من 850 انتهاكاً جسيماً وإن كان ذلك التقرير يغطي فترة مدتها ثلاث سنوات. ولئن كان المتوسط السنوي للانتهاكات الجسيمة التي تم التحقق منها يعكس انخفاضاً في كلا التقريرين، فقد ظل عدد الانتهاكات الجسيمة ثابتاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير الحالي، حيث جرى التحقق من 101 انتهاك في النصف الثاني من عام 2019 ومن 208 انتهاكات في عام 2020 ومن 74 انتهاكاً في النصف الأول من عام 2021. وظل التجنيد والاستخدام الانتهاك الأكثر شيوعاً من بين الانتهاكات المتحقق منها حيث تضرر منه 220 طفلاً، يليه القتل والتشويه (118)، والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي (14)، والاختطاف (10). وإضافة إلى ذلك، تحققت فرقة العمل القطرية من وقوع 8 اعتداءات على مدارس ومستشفيات و 13 حالة حرمان من المساعدات الإنسانية. ووقع ما مجموعه 30 طفلاً ضحايا لانتهاكات متعددة، حيث تعرضوا في أغلب هذه الحالات للتجنيد والاستخدام الذي نتج عن انتهاكات أخرى أو أفضى إلى مزيد منها.

15 - وكانت الجماعات المنشقة عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي هي الجاني الرئيسي، حيث تُسبب إليها 141 انتهاكاً، وهو ما يشكل تغيراً عما كان عليه الحال في الفترة المشمولة بالتقرير السابق التي عُد فيها جيش التحرير الوطني الجهة الرئيسية المرتكبة للانتهاكات. ومن الجناة الآخرين جيش التحرير الوطني (64) وجماعة الدفاع الذاتي الغايتانية لكولومبيا (29) وجماعة لوس كبرابوس (24)، في حين تُسببت إلى جماعات مسلحة مجهولة المسؤولية عن 104 انتهاكات. وإضافة إلى ذلك، تُسبب 19 انتهاكاً جسيماً إلى القوات المسلحة الكولومبية وانتهاكان مماثلان إلى قوات الشرطة الكولومبية. ووقعت أغلبية الانتهاكات في مقاطعة أنتيوكيا (90) تليها مقاطعات كاوكا (58)، ونارينيو (43)، وأروكا (39)، وكاكيتا (30)، وتشوكو (28)، وميتا (22)، وبايي ديل كاوكا وبوتومايو وشمال سانتاندر (17 لكل مقاطعة)، وغوافياري (9)، وتوليمبا (4)، وهويلا (3)، وأمازوناس (2)، وبوليفار وكاساناري وكوردوبا وريسالدا (1 لكل مقاطعة). ويتسق ذلك مع التوزيع المبين فيما يتعلق بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، التي تركزت خلالها الحالات التي جرى التحقق منها في المقاطعات نفسها في الغالب.

16 - وظل الأطفال المنتمون إلى المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي يتضررون بشكل غير متناسب من الانتهاكات الجسيمة، حيث جرى التحقق من 50 انتهاكاً على الأقل ارتكبت ضد 43 طفلاً من أبناء الشعوب الأصلية أو الكولومبيين ذوي الأصل الأفريقي. وكان هؤلاء الأطفال يعيشون في المناطق الأكثر تضرراً من النزاع، وهي مناطق تتسم عموماً بارتفاع مستويات الفقر أيضاً وبمحدودية حضور سلطة الدولة وانتشار الاقتصادات غير المشروعة ووجود الجماعات المسلحة. وكانوا يواجهون أيضاً احتياجات إنسانية شديدة، حيث انقُص رفاههم بشدة من جراء عدم قدرتهم على الوصول إلى الخدمات الأساسية في مجالات الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي وبسبب حالات الطوارئ المتصلة بالطقس مثل الفيضانات.

17 - وتم التحقق من وقوع ثمانية أطفال فنزويليين على الأقل ضحايا لانتهاكات جسيمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد كان المهاجرون واللاجئون الفنزويليون الأطفال أكثر تعرضاً لهذه الانتهاكات مقارنةً بغيرهم، وذلك لمروهم بمعايير حدودية غير رسمية تواجدت فيها الجماعات المسلحة بأعداد غير قليلة. وعلاوة على ذلك، كان وجود الألغام المضادة للأفراد خطراً إضافياً يهدّد الأطفال. ومن العوامل الأخرى التي تشكّل مخاطر تعوق جهود حمايتهم عمليات الاتجار بالأشخاص، والصعوبات التي تعترض إمكانية حصولهم على التعليم والخدمات الاجتماعية، والفقر، وعمل الأطفال، وافتقارهم للمركز القانوني السليم، وانعدام الفرص المتاحة لهم.

18 - وظل توثيق المعلومات والتحقق من صحتها يطرح صعوبات لأسباب منها حالة اللأمن السائدة وخوف المجتمعات المحلية والضحايا من الإبلاغ عن الانتهاكات. كما أن جائحة كوفيد-19 ضيّقت الخناق على أنشطة الرصد والإبلاغ بسبب القيود المفروضة على الحركة، مما زاد من وقع القيود الأمنية السابقة للجائحة التي كانت تعوق الوصول إلى مناطق محدّدة. بيد أن فرقة العمل القطرية استطاعت أن تواصل أغلب أنشطتها المتعلقة برصد الانتهاكات الجسيمة والتحقق منها، مستعينةً في ذلك بما لديها من شبكات. وفي ذلك السياق، واجه كلّ من الضحايا والمجتمعات المحلية صعوباتٍ إضافية في مجال الإبلاغ بالمعلومات بسبب تقلص الوجود الميداني للجهات الفاعلة الحكومية وتلك الناشطة في مجال العمل الإنساني، والافتقار إلى آليات تمكّن من تقديم الشكاوى عن بُعد أو عدم الاطمئنان لمثل هذه الآليات، وضعف إمكانية الوصول إلى شبكات الاتصال، والخوف من التعرض للانتقام من جانب الجماعات المسلحة مع تزايد رقعة الأراضي الخاضعة لها وازدياد سيطرتها على الشأن الاجتماعي. وأخيراً، لا يزال تحديد هوية الجماعات المسلحة التي تتحمل المسؤولية عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة أمراً معقّداً، نظراً لإعادة تنظيم تلك الجماعات وتشرذمها، مما أعاق القدرة على نُسب عدد كبير من الانتهاكات إلى جماعة مسلحة بعينها. ولذا فإن البيانات الواردة في هذا التقرير لا تعكس المدى الكامل للانتهاكات الجسيمة المرتكبة في كولومبيا.

ألف - التجنيد والاستخدام

19 - تحقّقت فرقة العمل القطرية من تجنيد واستخدام 220 طفلاً (146 صبياً و 70 فتاة و 4 أطفال مجهولي نوع الجنس)، منهم 65 طفلاً تضرّروا من هذا الانتهاك في النصف الثاني من عام 2019 و 116 طفلاً في عام 2020 و 39 طفلاً في النصف الأول من عام 2021. وكان الجنّة الرئيسيون هم الجماعات المنشقة عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي التي تتحمل المسؤولية عن تجنيد واستخدام 106 أطفال، يليها جيش التحرير الوطني (48) ثم جماعات مسلحة مجهولة (31) ثم جماعة الدفاع الذاتي الغايتانية لكولومبيا (18) ثم جماعة لوس كيرابوس (16). كما استخدمت القوات المسلحة الوطنية فتاة كمخبرة.

20 - وتتراوح أعمار الأطفال المائتين والعشرين الذين تعرّضوا للتجنيد والاستخدام، ومنهم فتاة فنزويلية واحدة، بين الثانية عشرة والسابعة عشرة، وكان 56 منهم دون سن الخامسة عشرة. وقد جرى تجنيدهم واستخدامهم في 15 مقاطعة، هي تحديداً أنتيوكيا (58)، وكاوكا (27)، وأروكا (26)، وميتا (21)، وكاكيّا (17)، وتشوكو (16)، ونارينيو (13)، وبوتومايو وبابي ديل كاوكا (10) في كل مقاطعة، وشمال سانتاندر (8)، وغوافياري (6)، وتوليمّا (4)، وأمازوناس (2)، وهويلا وكاساناري (1) في كل مقاطعة.

21 - وفي أحيان كثيرة، أدى تجنيد الأطفال واستخدامهم إلى انتهاكاتٍ جسيمة أخرى كان أبرزها القتل والتشويه، وإن شملت أيضاً العنف الجنسي والاختطاف. وجرى التحقق من أن 24 طفلاً قُتلوا أو شُوِّهوا خلال فترة ارتباطهم بالجماعات المسلحة. ففي آذار/مارس 2021، على سبيل المثال، شنت القوات المسلحة الوطنية غارةً جوية عسكرية في مقاطعة غوافياري استهدفت جماعةً منشقة عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، مما أسفر عن مقتل عدد من أعضاء الجماعة المسلحة، منهم فتاة مرتبطة بالجماعة كانت في السادسة عشرة من العمر. وفي حالة أخرى وقعت في مقاطعة كاكيتا، تعرضت فتاة في الرابعة عشرة من العمر للاعتداء الجنسي في أيار/مايو 2020 خلال فترة ارتباطها بإحدى الجماعات المنشقة عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي.

22 - ولم يُستخدَم الأطفال في أعمال القتال فحسب، بل أُسندت إليهم أيضاً أدوارٌ دعم أخرى مثل دور المخبر أو الحمال أو المتجر. وكثيراً ما كانت الجماعات المسلحة تدرب المراهقين الذكور تدريباً عسكرياً لكي يصبحوا مقاتلين في صفوفها. واستُخدمت الفتيات في أعمال القتال أيضاً، إضافة إلى عملهن كمخبرات أو استخدامهن لأغراض جنسية. ففي آب/أغسطس 2019، على سبيل المثال، جُرح أثناء القتال صبي في الخامسة عشرة من عمره وفتاتان في الرابعة عشرة من الأطفال المرتبطين بجيش التحرير الوطني وذلك خلال المواجهات التي وقعت بين جيش التحرير الوطني والقوات المسلحة الوطنية في مقاطعة أنتيوكيا.

23 - وكان تجنيد الأطفال يتم بوسائل مختلفة منها مثلاً الاختطاف، وتوجيه التهديدات لأسرهم، وتقديم وعود بالحماية أو بالحصول على عمل أو مال أو منفعة مادية. كما أنَّ اللاأمن والفقر وعدم القدرة على الوصول إلى الخدمات الأساسية والتسرب من الدراسة والتعرض للعنف العائلي وانعدام الآفاق المستقبلية وانتماء أحد أفراد الأسرة إلى جماعة مسلحة كانت جميعاً عوامل دافعة ساعدت على تجنيد الأطفال. ففي مقاطعة أنتيوكيا، على سبيل المثال، تمكنت جماعة الدفاع الذاتي الغايتانية لكولومبيا في كانون الثاني/يناير 2021 من تجنيد خمسة أطفال من أبناء الشعوب الأصلية تتراوح أعمارهم بين 14 و 17 عاماً بعد أن وعدتهم بمزايا مالية. وفي مقاطعة ميتا، قام أعضاء إحدى الجماعات المنشقة عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، في تشرين الأول/أكتوبر 2020، بتجنيد ثلاثة صبية في الرابعة عشرة من العمر وهددوا الأهالي بأنهم سيجندون المزيد من الأطفال. وفي بعض الحالات التي امتنعت فيها المجتمعات المحلية عن الامتثال لقواعد السلوك التي تفرضها الجماعات المسلحة، قامت تلك الجماعات بتجنيد الأطفال على سبيل الانتقام ومن أجل إشاعة الخوف في نفوس الأهالي. ففي آب/أغسطس 2020، على سبيل المثال، عمد جيش التحرير الوطني إلى تجنيد واستخدام ستة صبية تتراوح أعمارهم بين 15 و 16 عاماً للعمل قسراً في إحدى المزارع بمقاطعة أراوكا، بدعوى أن الأطفال المذكورين يتعاطون المخدرات ولا يتصرفون وفقاً للمعايير التي وضعتها تلك الجماعة المسلحة. وقد أُطلق سراح الصبية بعد شهر من تجنيدهم، في أعقاب ضغوط مارستها أسرهم وقيادات المجتمع المحلي لفك أسرهم. وأفادت بعض التقارير الواردة من المجتمعات المحلية أيضاً بأن الجماعات المسلحة تجبر الأطفال، فيما يُزعم، على تعاطي المخدرات لدفعهم إلى إدمانها ومن ثم تستخدمهم مقابل تزويدهم بها. وقد ظل عدد شكاوى تجنيد الأطفال المقدمة إلى السلطات من جانب الأسر قليلاً بسبب مخاوف التعرض للانتقام، وعدم الدراية بخدمات الحماية أو الاطمئنان إليها، وطول المسافات التي يتعين قطعها للوصول إلى المراكز الحضرية طلباً للدعم أو الافتقار إلى ميزانية للسفر إلى تلك المراكز. وكانت التحديات التي اكتنفت رصد حالات تجنيد الأطفال واستخدامهم أشد وقعاً خلال جائحة كوفيد-19.

24 - واستمر تنفيذ الأنشطة المدنية - العسكرية خلال الفترة قيد الاستعراض. فقد نظمت القوات المسلحة الوطنية أنشطة اجتماعية وإنمائية وثقافية ورياضية في مناطق توجد بها جماعات مسلحة، مما أدى إلى تعريض الأطفال لخطر الانتقام لا لشيء إلا لتفاعلهم مع القوات المسلحة ولخطر الاستخدام في أنشطة الاستخبارات. وبمقتضى المادة 41 (29) من القانون 1098 لعام 2006 المتعلق برعاية الأطفال والمراهقين، يجب أن تمتنع القوات المسلحة عن استخدام الأطفال في أنشطة من هذا القبيل.

باء - القتل والتشويه

25 - تحققت فرقة العمل القطرية من أن ما مجموعه 118 طفلاً (81 صبياً و 37 فتاة)، بعضهم لا تتجاوز أعمارهم السنتين، قد قتلوا (78) وتعرضوا للتشويه (40) خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وكان من بينهم 3 أطفال فنزويليين (صبيان وفتاة واحدة). ومن أصل هؤلاء، تعرض 27 طفلاً للقتل أو التشويه في النصف الثاني من عام 2019، و 67 طفلاً في عام 2020، و 24 طفلاً في النصف الأول من عام 2021. ونُسبت معظم الإصابات والخسائر التي لحقت بالأطفال إلى جماعات مسلحة مجهولة (56)، تليها الجماعات المنشقة عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي (26)، والقوات المسلحة الوطنية (13)، وجيش التحرير الوطني (10)، وجماعة الدفاع الذاتي الغايتية لـكولومبيا (8)، وجماعة لوس كبرابوس (3)، والشرطة الوطنية (2).

26 - وكانت حصّة مقاطعة كاوكا من حالات القتل والتشويه المتحقق منها هي الأعلى (28)، وتلتها مقاطعات نارينيو (27)، وأنتيوكيا (25)، وكاكيتا (8)، وأروكا وبوتومايو وشمال سانتاندر (6 لكل مقاطعة)، وتشوكو (4)، وغوافاري وبابي ديل كاوكا وهويلا (2 لكل مقاطعة)، وبوليفار وكوردوبا (1 لكل مقاطعة).

27 - وقد نتجت الإصابات والخسائر التي طالت الأطفال عن الطلقات النارية (76) والألغام الأرضية المضادة للأفراد والذخائر غير المنفجرة (33) والهجمات الجوية (8)، وعن تعرضهم لمعاملة قاسية أو لا إنسانية (1). كما تعرّض أطفال جندتهم واستخدمتهم الجماعات المسلحة للقتل والتشويه خلال فترة ارتباطهم بتلك الجماعات (24)، وهو ما أبرز الأخطار المقترنة بارتباطهم بأطراف النزاع. ففي آب/أغسطس 2019، على سبيل المثال، قُتل سبعة أطفال تتراوح أعمارهم بين الثانية عشرة والسابعة عشرة كانوا مرتبطين بإحدى الجماعات المنشقة عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، وذلك خلال قصف القوات المسلحة الوطنية لمعسكر الجماعة المسلحة في مقاطعة كاكيتا.

28 - واستُهدف الأطفال مباشرة أيضاً بدعوى ارتباطهم بجماعات مسلحة معارضة. ففي آب/أغسطس 2020، على سبيل المثال، لقي أربعة أطفال (صبي وثلاث فتيات) بين الخامسة عشرة والسابعة عشرة من العمر مصرعهم في مقاطعة نارينيو على أيدي عناصر من إحدى الجماعات المنشقة عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي قامت بإطلاق النار عليهم، وكانوا قد اتُهموا بأنهم متعاونون مع جماعة مسلحة أخرى تنشط في المنطقة.

29 - وكولومبيا أحد أكثر البلدان تضرراً من الأجهزة المتفجرة التي كانت سبباً رئيسياً في قتل الأطفال وتشويههم خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد تحققت فرقة العمل القطرية من وقوع 33 حالة لإصابات وخسائر بين الأطفال من جراء أجهزة متفجرة، هي تحديداً 19 لغماً أرضياً مضاداً للأفراد و 9 أجهزة متفجرة يدوية الصنع و 5 ذخائر غير منفجرة. ففي شباط/فبراير 2020، أصيب أربعة صبية تتراوح أعمارهم بين الثانية عشرة والسابعة عشرة بجراح في مقاطعة نارينيو بسبب انفجار جهاز متفجر يدوي الصنع كانوا قد

عثروا عليه وأخذوا في اللهو به. وفي آذار/مارس 2020، لحقت إصابات بفتاة في الثانية عشرة وصبي في السابعة عشرة بمقاطعة أنتيوكيا، وكلاهما من أحد المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية، بعد انفجار لغم أرضي، وقد فارقا الحياة وهما في طريقهما إلى المستشفى. وشكّلت الأجهزة المتفجرة خطراً تهدّد أيضاً الأطفال الذين تجندهم الجماعات المسلحة. ففي أيار/مايو 2020، على سبيل المثال، فقدت فتاة في السادسة عشرة من العمر مرتبطة بجيش التحرير الوطني كِلتا يديها عندما انفجر لغم مضاد للأفراد كانت تقوم بتجهيزه. ووقعت حوادث في المناطق الريفية التي توجد بها جماعات مسلحة تتنازع السيطرة على الشأن الاجتماعي والأراضي والأنشطة الاقتصادية غير القانونية. ووفقاً لنظام إدارة المعلومات المتعلقة بالأنشطة المتصلة بالألغام المضادة للأفراد، وهو نظام تابع للمفوضية السامية للسلام، وقع 46 طفلاً ضحايا للألغام المضادة للأفراد أو الذخائر غير المنفجرة، وتوفّي 6 منهم.

جيم - الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي

30 - تحقّقت فرقة العمل القطرية من وقوع 14 طفلاً (صبيّان و 12 فتاة بينهن فتاة فنزويلية) تتراوح أعمارهم بين عامين و 15 عاماً ضحايا للاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي في النصف الثاني من عام 2019 (2)، وفي عام 2020 (9)، وفي النصف الأول من عام 2021 (3). ويُعتقد أن نطاق أعمال العنف الجنسي التي تطلّ الأطفال تفوق ما أُبلغ عنه، حيث إن توثيق الانتهاكات من هذا القبيل لا يزال يشكّل تحدياً، وهو ما يُعزى إلى خوف الضحايا من الإبلاغ ومن التعرض للوصم، وإلى الافتقار لنظم الرعاية والاستجابة المناسبة من جانب المؤسسات المحلية والوطنية، والمعوقات التي تعرقل وصول فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ، علاوة على القيود المتصلة بجائحة كوفيد-19.

31 - وقد نُسبت الحالات التي تم التحقّق منها إلى جماعات مسلحة مجهولة (5) وإلى القوات المسلحة الوطنية (5) والجماعات المنشقة عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي (3) وجيش التحرير الوطني (1)، ووقعت في مقاطعات بايي ديل كاوكا (5) ونارينيو (3) وشمال سانتاندر (2) وفي أروكا وكاكيّا وريسالدا وغوافياري (1 لكل مقاطعة). ففي حزيران/يونيه 2020، على سبيل المثال، تعرضت فتاة من الشعوب الأصلية في الثانية عشرة من العمر لاعتداء جنسي على أيدي ستة من أفراد القوات المسلحة الوطنية في مقاطعة ريسالدا. وقد أُلقي القبض على هؤلاء الجنود الذين قُدّموا إلى المحاكمة وصدرت بحقهم أحكام بالسجن. وتتلقى الفتاة المساعدة من المعهد الكولومبي لرعاية الأسر.

32 - وفي بعض الحالات، اضطر الضحايا إلى مغادرة منازلهم خوفاً من الانتقام. وفي مثال على ذلك، تعرضت فتاة في الخامسة عشرة من عمرها للاغتصاب على أيدي أفراد إحدى الجماعات المسلحة المجهولة. وانتقلت هي وأسرتها إلى منطقة أخرى بعد تلقيهم تهديدات من الجماعة المسلحة. وفي حالة أخرى لفتاة في الثانية عشرة من العمر تعرضت للاعتداء الجنسي من قبل أحد أفراد جماعة منشقة عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، فرت الفتاة من منزلها مع أسرتها لتجنب أي أعمال انتقامية من جانب الجماعة.

33 - وأدت حالة الطوارئ الصحية التي سبّبتها جائحة كوفيد-19 إلى زيادة أوجه الهشاشة وعوامل الخطر بالنسبة لمن مرّوا بتجربة العنف الجنسي في المناطق المتضررة من النزاع المسلح، بما في ذلك في المناطق الحدودية. فقد زادت القيود المفروضة على التنقل من الصعوبات التي يواجهونها هم وأسراهم وشبكات دعمهم في مساعي إرساء آليات للحماية والوقاية والوصول إلى مسارات الإحالة إلى مختلف الخدمات. كما كان المركز غير القانوني للنساء والفتيات المهاجرات واللاجئات سبباً في تعرضهن لخطر

أكبر، نظرا للصعوبات التي يواجهونها في الحصول على خدمات الحماية. وزاد إغلاق الحدود بين كولومبيا وجمهورية فنزويلا البوليفارية في الفترة من آذار/مارس 2020 إلى حزيران/يونيه 2021 من مخاطر تعرّض المهاجرين واللاجئين الفنزويليين والرعايا الكولومبيين العائدين من جمهورية فنزويلا البوليفارية للعنف الجنسي والاتجار بالأشخاص، حيث إنهم لجأوا إلى استخدام معابر حدودية غير رسمية (*trochas*) تسيطر عليها الجماعات المسلحة.

دال - الاعتداءات على المدارس والمستشفيات

34 - جرى التحقّق من ثمانية حوادث اعتداء على المدارس (6) والمستشفيات (2)، بما في ذلك الاعتداء على أشخاص مشمولين بالحماية فيما يتعلق بالمدارس والمستشفيات، وقد وقعت تلك الحوادث في عام 2020 (6) وفي النصف الأول من عام 2021 (2). ويمكن تفسير هذا الاتجاه التناقصي بأن المدارس كانت مغلقة خلال معظم الفترة قيد الاستعراض، مما قلّل لا من مخاطر وقوع اعتداءات على المدارس والمعلمين ومن التهديدات بشنّ مثل هذه الاعتداءات فحسب، بل ومن سبل الإبلاغ عنها أيضا. وقد تُسببت الحوادث التي تمّ التحقّق منها إلى جماعات مسلحة مجهولة (5) وإلى جماعة الدفاع الذاتي الغايتانية لكولومبيا وجيش التحرير الوطني وجماعات منشقة عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي (1 لكل منها)، ووقعت في مقاطعات تشوكو (4) وكاوكا (2) وفي أنتيوكيا وكاكيتا (1 في كل مقاطعة). ووقعت معظم الاعتداءات في المناطق الريفية.

35 - وتُسببت الاعتداءات الستة التي تعرضت لها المدارس إلى جماعات مسلحة مجهولة (4) وإلى جماعة الدفاع الذاتي الغايتانية لكولومبيا وجماعات منشقة عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي (1 في كلٍّ من الحالتين). وانطوى أغلب الحوادث (5) على اعتداءات استهدفت أشخاصاً مشمولين بالحماية فيما يتعلق بالمدارس أو على تهديدات وُجّهت إليهم، وأسفر ذلك في بعض الحالات عن مقتل معلمين وتعليق الدراسة. ففي كانون الثاني/يناير 2020، على سبيل المثال، وقع اعتداء خلال اشتباكات بين جماعتين مسلحتين مجهولتين في مقاطعة تشوكو، الأمر الذي أدى إلى إلحاق أضرار بإحدى المدارس. ونتيجة لذلك، غادر معلمو سبع مدارس المنطقة وغُلقت الدراسة لعدة أيام لما لا يقل عن 153 طالباً وطالبة. وفي آذار/مارس 2021، أُجبر 10 معلمين من إحدى البلديات في مقاطعة أنتيوكيا على الفرار بعد أن تلقوا تهديدات من جماعات منشقة عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي لأنهم لم يكونوا من سكان المنطقة الأصليين. وقد أثر ذلك الحادث على تعليم ما عدده 1 500 طالب وطالبة.

36 - أما الاعتداءان اللذان استهدفا مستشفيين، فقد وقعا في عام 2020 في مقاطعتي كاوكا وكاكيتا (1 في كل مقاطعة) وتُسببا إلى جيش التحرير الوطني (1) وإلى جماعة مسلحة مجهولة (1). وانطوى أحد الحادثين على توجيه تهديدات إلى موظفين طبيين، وجرى في الآخر إطلاق النار على عربة إسعاف كانت تنقل مصاباً.

استخدام المدارس لأغراض عسكرية

37 - أدى استخدام القوات المسلحة والجماعات المسلحة المدارس لأغراض عسكرية إلى تعريض الطلاب للخطر وإلى تعطيل دراساتهم والنيل من الدعم الزامي إلى حمايتهم. وقد تحقّقت فرقة العمل القطرية من أن أربع مدارس في مقاطعتي أروكا (3) وكاكيتا (1) استُخدمت لأغراض عسكرية من جانب القوات المسلحة

الوطنية (3) وجماعة منشقة عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي (1). وكانت القوات المسلحة الوطنية مسؤولة عن الاستخدام العسكري لثلاث مدارس لفترات تصل إلى يومين تقريباً. ففي تموز/يوليه 2019، على سبيل المثال، عسكر جنود القوات المسلحة الوطنية في إحدى المدارس الكائنة بمقاطعة أراوكا لمدة يومين. واستخدم أعضاء جماعة منشقة عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي مدرسة في مقاطعة كاكيتا لمدة يوم واحد في آذار/مارس 2020. وفرضت الجماعة قواعد معينة على الطلاب، فحظرت على الصبيان ارتداء الأقراط وإطالة الشعر، وشجعتهم على الانضمام إلى صفوفها.

هاء - الاختطاف

38 - تحققت فرقة العمل القطرية من تعرّض 10 أطفال (7 صُبيان و 3 فتيات) للاختطاف في النصف الثاني من عام 2019 (3)، وفي عام 2020 (2)، وفي النصف الأول من عام 2021 (5). وتُسيبت غالبية الانتهاكات إلى جماعة لوس كبرابوس (5)، يليها جيش التحرير الوطني (3) وجماعات منشقة عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي (2)، ووقعت في مقاطعات أنتيوكيا (5) وأراوكا (3) وفي ميتا وكاكيتا (1 في كل مقاطعة).

39 - وقد اختطف الأطفال لغرض تجنيدهم واستخدامهم (6)، أو للاشتباه في كونهم جواسيس (3)، أو لأسباب غير معروفة (1). ففي كانون الثاني/يناير 2020، على سبيل المثال، اختطفت جماعة منشقة عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي فتاة تبلغ من العمر 13 عاماً أثناء لعبها مع أطفال آخرين في أحد مراكز الترفيه المجتمعية بمقاطعة ميتا، وذلك لغرض تجنيدها. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، كانت الفتاة لا تزال مرتبطة بتلك الجماعة. وفي شباط/فبراير 2021، كان خمسة صبية تتراوح أعمارهم بين 15 و 17 عاماً يمشون في إحدى الطرقات في مقاطعة أنتيوكيا فإذا بأفراد مسلحين من جماعة لوس كبرابوس يجبرونهم على الانضمام إلى الجماعة. وقد أطلق سراح أربعة منهم في آذار/مارس 2021، وظل صبي واحد في عداد المفقودين حتى وقت كتابة هذا التقرير.

40 - ومن الأسباب الأخرى التي أدت إلى اختطاف الأطفال الاشتباه في كونهم مخبرين مزعومين لطرف آخر أو تبين ذلك. ففي مقاطعة أراوكا، على سبيل المثال، أطلق جيش التحرير الوطني في كانون الأول/ديسمبر 2019 سراح ثلاثة أطفال (صبي وفتاتان) كانت الجماعة قد اختطفتهم بزعم أنهم جواسيس يعملون لصالح القوات المسلحة الوطنية. وقد سُلم الأطفال الثلاثة إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

واو - منع إيصال المساعدات الإنسانية

41 - تحققت فرقة العمل القطرية من وقوع 13 حادثاً من حوادث منع إيصال المساعدات الإنسانية إلى الأطفال في النصف الثاني من عام 2019 (4)، وفي عام 2020 (8)، وفي النصف الأول من عام 2021 (1). وتُسيبت هذه الحوادث إلى جماعات مسلحة مجهولة (7) وجماعات منشقة عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي (3) وإلى جماعة الدفاع الذاتي الغايتانية لكولومبيا (2) وجيش التحرير الوطني (1)، ووقعت في مقاطعات تشوكو (4) وأراوكا (3) وكاكيتا (2) وفي أنتيوكيا وكاوكا وشمال سانتاندر وبوتومايو (1 في كل مقاطعة).

42 - وكانت القيود المفروضة على التنقل والاشتباكات علاوة على وجود الجماعات المسلحة عوامل أثرت على إمكانية الوصول الإنساني للأطفال إلى الخدمات الأساسية. ففي شباط/فبراير 2020، أعلن جيش

التحرير الوطني إضراباً مسلحاً لمدة ثلاثة أيام في أغلب مناطق مقاطعة أراوكا، فرض خلاله القيود على تنقل المدنيين وأجبر السكان على تعليق جميع الأنشطة، بما في ذلك التعليم والنقل العام، وعلى إغلاق الأسواق المحلية، مما أدى إلى حرمان الأهالي من أسباب العيش. وفي تموز/يوليه وأب/أغسطس 2019، فرضت جماعات مسلحة مجهولة حالة من العزلة على عدد من المجتمعات المحلية في مقاطعة تشوكو، مما حدّ من القدرة على التنقل وإمكانية الوصول إلى المحاصيل وأضرّ بالأمن الغذائي للأسر والأطفال الذين يعيشون في المنطقة. ونتيجة لذلك الحادث، توقف ما لا يقل عن 1 222 طفلاً عن الذهاب إلى المدرسة. وأفيد أيضاً بأن العديد من أعضاء الجماعات المسلحة لم يكونوا على دراية بأهداف المنظمات الإنسانية ورسالتها ولم يحترموا لذلك الأنشطة التي تقوم بها تلك المنظمات على الصعيد المحلي، حتى أثناء جائحة كوفيد-19، فزادوا من فرض الحواجز وإقامة نقاط التفتيش وتقييد إمكانية الوصول.

رابعاً - إطلاق سراح الأطفال والاستجابة البرنامجية

43 - واصل المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة تنفيذ برنامج متخصص لحماية الأطفال المسرحين من الجماعات المسلحة وإعادة إدماجهم. ويفيد المعهد بأن ما مجموعه 323 طفلاً (228 صبياً و 95 فتاة) ممن كانوا في السابق مرتبطين بالجماعات المسلحة المنظمة المتبقية (149) وجيش التحرير الوطني (88) والعصابات الإجرامية (80) وجيش التحرير الشعبي (6) قد تم تسجيلهم في البرنامج خلال الفترة قيد الاستعراض (87 طفلاً في النصف الثاني من عام 2019، و 144 في عام 2020، و 92 في النصف الأول من عام 2021).

44 - وفيما يتعلق بإعادة إدماج الأطفال الذين انفصلوا عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي في إطار اتفاق السلام، اعترفت المفوضية السامية للسلام في عام 2020 بعدد 232 مقاتلاً إضافياً من المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي باعتبارهم كانوا أطفالاً وقت إلقاء الأطراف المتقاتلة أسلحتهم. ولهؤلاء اليافعين الحق في الاشتراك في البرنامج المعروف باسم "مسار حياة مختلف" وفي الحصول على تعويضات بموجب القانون رقم 1448 لعام 2011 المتعلق بالضحايا وإعادة الأراضي إلى مالكيها. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، كان العدد الإجمالي للأطفال الذين انفصلوا عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي يُقدّر بـ 406 أطفال (217 صبياً و 189 فتاة)، وقد بلغ جميعهم الآن سن الرشد. وظلت الضمانات الأمنية شاغلاً فيما يتعلق بهم. فقد قُتل منذ التوقيع على الاتفاق أربعة من أعضاء البرنامج، منهم ثلاثة لقوا مصرعهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وإضافة إلى ذلك، لا يزال 30 عضواً من أعضاء البرنامج في انتظار سداد التعويضات لهم، ولم يتلق سوى 29 منهم موارد تمكنهم من تنفيذ مشاريع مدرة للدخل. وفي أيار/مايو 2021، أعيد تفعيل الفريق العامل التقني المعني بالأطفال التابع للمجلس الوطني لإعادة الإدماج، وكان الهدف من ذلك هو التصدي للتحديات المتصلة بالشواغل الأمنية وشواغل الحماية، وتنفيذ برنامج "مسار حياة مختلف"، بما في ذلك الدعم النفسي الاجتماعي، وإدراج 232 فرداً في البرنامج بعد أن اعتُرف باستحقاقهم الانضمام إليه في عام 2020.

خامساً - التقدم المحرز في التصدي للانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال

45 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذت الحكومة خطوات إضافية لمنع تجنيد الأطفال واستخدامهم. ففي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، قام مكتب المستشار الرئاسي لحقوق الإنسان والمسائل الدولية، من خلال

اللجنة المشتركة بين القطاعات لمنع تجنيد واستخدام الأطفال والمراهقين والعنف الجنسي المرتكب ضدهم من جانب الجماعات المسلحة غير المشروعة والجماعات الإجرامية المنظمة، بإصدار سياسة عامة جديدة لمنع تجنيد واستخدام الأطفال وحمايتهم من العنف الجنسي. وفي تموز/يوليه 2020، أقرت اللجنة خطة عمل وطنية لتنفيذ تلك السياسة العامة ودشنت، في آب/أغسطس 2020، استراتيجية باسم "Súmate por mí" ("انضموا من أجلي"). ويجري تنفيذ الاستراتيجية في 209 بلديات من البلديات ذات الأولوية، وهي تهدف إلى تقديم المساعدة التقنية للسلطات المحلية من أجل تعزيز بيئات حامية للأطفال على الصعيد المحلي بدعم من صندوق الأمم المتحدة الاستثماري المتعدد الشركاء واليونيسف والمنظمة الدولية للهجرة ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة. وفي كانون الثاني/يناير 2021، أعلن مكتب المستشار الرئاسي عن استهلال استراتيجية لتنفيذ السياسة العامة الأنفة الذكر على الصعيد المحلي. وجرى تعيين ما مجموعه 23 مستشاراً محلياً لضمان التعاون مع مؤسسات الحكم المحلي، وذلك على مستوى المقاطعات والبلديات على حد سواء. وفي آذار/مارس 2021، أعلنت الحكومة تشكيل فريق خاص وإطلاق "عملية كبرى" لمكافحة تجنيد الأطفال والشباب واستخدامهم. وأصدرت قائمة بأسماء 30 شخصاً من أبرز المطلوبين لتجنيدهم الأطفال، وأعلنت عن نشر 2 200 من ضباط الشرطة بدعم من القوات المسلحة الوطنية إلى المناطق التي ترتفع فيها مخاطر التجنيد والاستخدام وعن قيام المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة بتفعيل 14 فريقاً جديداً لمنع التجنيد. وفي حزيران/يونيه 2021، أعلنت الحكومة تدشين خطة لتدريب أكثر من 250 000 فرد من أفراد الجيش والشرطة على تعزيز حقوق الطفل واحترامها.

46 - وارتباطاً بالمبادرات السالفة الذكر، أطلق مكتب أمين المظالم في شباط/فبراير 2021 استراتيجية وطنية تنطوي على تسليط الضوء على مخاطر التجنيد، وتقديم الدعم إلى الضحايا، وإجراء البحوث عن ديناميات تجنيد الأطفال.

47 - وجرى في كولومبيا تعزيز التوعية بخطر الألغام خلال الفترة قيد الاستعراض، وتم ذلك بدعم من اليونيسف ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام. ووفقاً لما أفادت به المفوضية السامية للسلام، اعتمد المركز الوطني للإجراءات المتعلقة بالألغام ما عدده 39 منظمة وطنية ودولية، من خلال استراتيجية لإدارة الجودة تهدف إلى تنمية القدرات وتحسين الامتثال للمعايير الوطنية للتوعية بخطر الألغام. وقد اضطلع بما مجموعه 14 632 نشاطاً للتوعية بخطر الألغام في المناطق الشديدة الخطورة، بمشاركة 227 598 شخصاً كان منهم 101 611 طفلاً. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، وافق المشاركون في اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام على قبول طلب حكومة كولومبيا بتمديد المهلة المحددة من أجل الانتهاء من تدمير الألغام المضادة للأفراد المزروعة في المناطق الملغمة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2025. وعلاوة على ذلك، أفادت مصادر حكومية بأن تسع منظمات مدنية للعمل الإنساني تُعنى بإزالة الألغام قامت، في الفترة بين تموز/يوليه 2019 وحزيران/يونيه 2021، بتطهير 2 964 019,21 متراً مربعاً من الأراضي وتدمير 848 جهازاً متفجراً.

48 - وفيما يتعلق بمنع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والتصدي له، نفذت الوحدة المعنية بالضحايا استراتيجيات تهدف إلى توفير الرعاية لمن مرّوا بتجربة العنف الجنسي، بما في ذلك الرعاية النفسية الاجتماعية، وإلى تيسير أعمال حقوقهم في معرفة الحقيقة والحصول على العدالة وجبر الضرر اللاحق

بهم⁽⁴⁾. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، قدمت الحكومة مبادئ توجيهية جديدة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في القوات المسلحة الكولومبية وقوات الشرطة، مع التركيز بصورة خاصة على منع العنف الجنسي. وألغيت، منذ شباط/فبراير 2021، أي أحكام قانونية كانت تقضي بسقوط جريمة العنف الجنسي المرتكبة ضد الأطفال بالتقدم في كولومبيا. وأجريت التحقيقات كذلك فيما يتعلق بحالات العنف الجنسي المنسوبة إلى القوات المسلحة الوطنية، مما أدى إلى الملاحقة القضائية للجنة. فقد أُلقي، على سبيل المثال، القبض على ستة جنود وجررت محاكمتهم وعوقبوا بالسجن لمدة 16 عاماً لضلوعهم في واقعة اغتصاب فتاة في الثانية عشرة من بنات الشعوب الأصلية ارتُكبت في مقاطعة ريسارالد في حزيران/يونيه 2020، وحُكم على جندي آخر بالسجن لمدة 8 سنوات بوصفه شريكاً في الجرم. وأفادت الحكومة بأن المدعين العامين الذين تولوا القضية أجروا أكثر من 160 نشاطاً تحقيقياً مما مكنهم من إثبات تورط الجنود في هذا الانتهاك.

49 - وأحرز الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام تقدماً في القضية رقم 007 التي بدأ النظر فيها في آذار/مارس 2019، وهي القضية التي تتناول تحديداً مسألة تجنيد الأطفال واستخدامهم وانتهاكات أخرى ذات صلة تطال الأطفال نتيجة لارتباطهم بالنزاع المسلح أو في سياق ارتباطهم به، مثل القتل والتعذيب والعنف الجنسي. ففي أيلول/سبتمبر 2020، مثل أمام الجهاز القضائي الخاص خمسة عشر من القادة السابقين بالقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. وأقر بعضهم بوجود أطفال في صفوف القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، واعترفوا بأن أعمال العنف الجنسي وإجهاض قسري قد ارتُكبت، وطلبوا الصفح. وأكد آخرون أن الجماعة لم تكن لديها سياسة عامة لتجنيد الأطفال، وزعموا أنه ليس بإمكانها أن ترصد تصرفات جميع وحداتها. وفي شباط/فبراير 2021، نشر الجهاز القضائي الخاص مبادئ توجيهية موجّهة إلى المنظمات والضحايا تركّز على شؤون الأطفال وتتناول كيفية إعداد وتقديم التقارير عن الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في سياق النزاع المسلح. وفي شباط/فبراير 2021، أشار المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة في تقرير قُدّم للجهاز القضائي الخاص إلى ما عدده 3 878 حالة تجنيد واستخدام للأطفال من قبل ما كان يُعرف في السابق باسم القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. وخُدد أكثر من 18 000 حالة فردية لأطفال جرى تجنيدهم واستخدامهم من قبل ما كان يُعرف في السابق باسم القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، وتم حتى 30 حزيران/يونيه 2021 اعتماد 274 ضحية سيتاح لها الاشتراك في إجراءات القضية.

50 - وشجّعت لجنة الحقيقة مشاركة الأطفال من خلال جلسات عمل وحوارات عُقدت بالحضور الشخصي أو بالوسائل الافتراضية في عدة مناطق من البلد، وذلك للإصغاء لهم والاستعانة بتجاربهم ووجهات نظرهم في معرفة أثر النزاع المسلح، واستقاء توصياتهم بشأن عدم تكرار الانتهاكات. وقد نُفذت مع الأطفال أنشطة فنية وُضمت معهم منتجات متعددة الوسائط بهدف تشجيعهم على تقاسم تجاربهم وآرائهم فيما يتصل بالسلام والنزاع المسلح مع الآخرين. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، نظمت اللجنة مناسبة وطنية لإيضاح الحقيقة، شارك فيها الأطفال الضحايا وكذلك البالغون الذين كانوا ضحايا في طفولتهم وتحدثوا على الملأ عن تأثير النزاع المسلح على حياتهم. وخلال تلك المناسبة، اعترف أفراد مما كان يُعرف سابقاً باسم القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي وأفراد من القوات المسلحة ومن جماعات

(4) أنشئت الوحدة المعنية بالضحايا في كانون الثاني/يناير 2012 بعد سنّ القانون 1448 لعام 2011 المتعلق بالضحايا وإعادة الأراضي إلى مالكيها، وهو القانون الذي نُص فيه على تدابير محدّدة لتوفير الرعاية والمساعدة والتعويضات لضحايا النزاع الداخلي المسلح.

شبه عسكرية اعترافاً علنياً بمسؤوليتهم واعتذروا عما وقع من انتهاكات. وجرى أيضاً إعداد بروتوكولات وأدوات ملائمة للأطفال بدعم من اليونسيف، وُضعت من أجل جمع إفادات الأطفال عن الانتهاكات الجسيمة من خلال مقابلات فردية ومجموعات تركيز. وقد وثقت اللجنة حتى الآن روايات أكثر من 42 000 ضحية للنزاع المسلح، منهم ما يزيد على 6 700 ضحية تأثرت بالنزاع في مرحلة الطفولة. وسيتضمن التقرير النهائي للجنة، المقرر صدوره في حزيران/يونيه 2022، فصلاً مخصصاً للأطفال يسلط فيه الضوء على الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضدهم والأثر غير المتناسب للنزاع المسلح عليهم وتُقدم فيه توصيات محدّدة بشأن عدم التكرار.

51 - وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، وافق كل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ في كولومبيا على تمديد العمل بالقانون المتعلق بالضحايا وإعادة الأراضي إلى مالكيها حتى عام 2031، وذلك للسماح بتعويض بقية ضحايا النزاع المسلح البالغ عددهم 7 ملايين شخص الذين لم يتلقوا بعد أي تعويضات. وتفيد الوحدة المعنية بالضحايا بأن أكثر من 2,4 مليون من ضحايا النزاع المسلح المسجلين هم من الأطفال الذين تضرروا من عدة أنواع من الانتهاكات مثل التشريد القسري، والاختطاف، والقتل، والتجنيد والاستخدام، والعنف الجنسي.

52 - وواصلت فرقة العمل القطرية التحاور وبذل الجهود الدعوية مع الشركاء الاستراتيجيين في الحكومة والمجتمع المدني والمجتمع الدولي فيما يتعلق بمنع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال والتصدي لها. وعُقدت اجتماعات بين فرقة العمل القطرية والحكومة لمناقشة حالة الأطفال المتضررين من النزاع المسلح وإيجاد سبل لتعزيز حمايتهم. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، عمدت فرقة العمل القطرية وفريق الأصدقاء المعني بالأطفال والنزاع المسلح في كولومبيا، وهو فريق تتشارك رئاسته السويد وكندا، إلى إجراء حوار مع أعضاء المؤسسات المحلية والمجتمع المدني في مقاطعة بوتومايو تناولا فيه مخاطر تجنيد الأطفال واستخدامهم الناجمة عن إغلاق المدارس، وسيطرة الجماعات المسلحة على الشأن الاجتماعي، ووجود اقتصادات غير مشروعة، والحضور المحدود لسلطة الدولة في المناطق الريفية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، اشتركت فرقة العمل القطرية وسفارة بلجيكا في تنظيم مناسبة افتراضية بهدف تعزيز الحوار وتحديد طرائق لتنفيذ الاستنتاجات المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح في كولومبيا التي اعتمدها الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح في تموز/يوليه 2020. وقد شارك في هذه المناسبة ما يزيد على 80 ممثلاً تقنياً وممثلاً رفيع المستوى من الحكومة والمجتمع الدولي والمجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة. وأبرز الممثلون، في جملة مسائل أخرى، الحاجة إلى تعزيز القدرات المالية والتقنية للسلطات المحلية من أجل تنفيذ السياسة العامة وخطة العمل الوطنيتين الراميتين إلى منع تجنيد الأطفال واستخدامهم، وضرورة تعزيز آليات محلية لتقديم الشكاوى والاستجابة تكون ملائمة للأطفال. وواصلت فرقة العمل القطرية أيضاً تنمية قدرات أعضائها في مجالي الرصد والإبلاغ وتوسيع شبكة المراقبين المحليين من خلال تنظيم دورات لبناء القدرات.

سادساً - ملاحظات وتوصيات

53 - أكرر مناشدتي جميع الأطراف أن تتقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وأن تضع حداً لجميع الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال وتمنع وقوعها. ولا يزال القلق يساورني إزاء ارتفاع عدد حالات تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب الجماعات المسلحة، ولا سيما الجماعات المنشقة عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي وجيش التحرير

الوطني. وإنني أحث كل الجماعات المسلحة على اعتماد وتنفيذ التزامات لإنهاء هذا الانتهاك الخطير وتسريح جميع الأطفال الذين يقاتلون في صفوفها فوراً. وأشير إلى أن الأطفال المرتبطين حالياً أو سابقاً بالجماعات والقوات المسلحة ينبغي أن يعاملوا باعتبارهم ضحايا في المقام الأول.

54 - وأرحب بالتقدم الذي أحرزته حكومة كولومبيا في منع الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال والتصدي لها. وأشيد بالتقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية “Súmate por mi” (“انضموا من أجلي”) التي تهدف إلى تعزيز بيئة حامية للأطفال على الصعيد المحلي، وبدء استراتيجية على الصعيد المحلي لتنفيذ السياسة العامة التي وضعها مكتب المستشار الرئاسي لحقوق الإنسان من أجل منع تجنيد الأطفال واستخدامهم وحمايتهم من العنف الجنسي. وأشجع الحكومة على أن تستمر في إعطاء الأولوية لبرامج الوقاية هذه وأن تكفل استدامتها من خلال تخصيص الميزانيات لها وتكريس مؤسسات بعينها لتنفيذها، على الصعيدين الوطني والمحلي، من أجل ضمان تنسيقها وتنفيذها بغية منع حدوث حالات جديدة لتجنيد الأطفال واستخدامهم. وأشجع أيضاً على تعزيز المؤسسات والبرامج القائمة التي تحول دون تجنيد الأطفال، ولا سيما في مناطق البلد المتسمة بالهشاشة حيث يكون حضور سلطة الدولة محدوداً. وأشجع الحكومة كذلك على تعزيز اللجنة المشتركة بين القطاعات للرد السريع على الإنذارات المبكرة من أجل ضمان التصدي للتنبيهات الصادرة عن مكتب أمين المظالم، ولا سيما فيما يتعلق بتهديدات العنف الموجهة ضد الأطفال وتجنيد الأطفال واستخدامهم وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة التي يتضررون منها. وأدعو الحكومة كذلك إلى منع تنظيم الأنشطة المدنية - العسكرية التي يشارك فيها الأطفال.

55 - وأحث حكومة كولومبيا على مواصلة بذل جهودها الرامية إلى ضمان إعادة الإدماج الفعال للفاعلين الذين تركوا صفوف القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي وهم أطفال وقت أن ألقت الأطراف المتقاتلة أسلحتها والذين يشاركون الآن في برنامج “مسار حياة مختلف”، بمن فيهم أولئك الذين اعترف بهم في عام 2020، وذلك بتيسير وصولهم إلى المشاريع المدرة للدخل وحصولهم على الضمانات الأمنية والتعويضات والدعم النفسي الاجتماعي، مع مراعاة اعتبارات العمر ونوع الجنس والأصل الإثني في جميع البرامج.

56 - كما أكرر دعوتي جميع الأطراف إلى أن تكف فوراً عن قتل الأطفال وتشويههم وأن تتخذ كل ما يلزم من تدابير من أجل حماية الأطفال أثناء العمليات العسكرية، بما يتماشى مع مبدأ الحيطة، وتلافي حدوث المواجهات في مناطق يوجد بها مدنيون وأطفال. وأكرر أيضاً دعوتي الجماعات المسلحة إلى التوقف فوراً وبشكل نهائي عن استخدام الأجهزة المتفجرة العشوائية التي تتسبب في وفاة الأطفال أو إصابتهم بجراح. وعلاوة على ذلك، أشجع الحكومة بشدة على أن تواصل أنشطتها المتعلقة بإزالة الألغام والتوعية بخطر الألغام وأن تتوسع فيها في جميع أنحاء البلد.

57 - ولا يزال العنف الجنسي المرتكب ضد الأطفال مصدراً للقلق البالغ في كولومبيا، وإنني أكرر دعوتي جميع أطراف النزاع أن توقف هذا الانتهاك فوراً. كما أرحب بأوجه التقدم التي حققتها الوحدة الحكومية المعنية بالضحايا فيما يتعلق بتنفيذ استراتيجيات لرعاية من مروا بتجربة العنف الجنسي. وأحث الحكومة على إعطاء الأولوية لأنشطة الوقاية وعلى ضمان إتاحة البرامج الكافية لجميع الضحايا وتمكينهم من الاستفادة منها. وأناشد السلطات كذلك التحقيق مع أي أشخاص تتبين مسؤوليتهم عن ارتكاب أعمال عنف جنسي ضد الأطفال أو أي انتهاكات جسيمة أخرى ضدهم، وملاحقة هؤلاء الأشخاص

قضائياً ومعاقبتهم. وأرحب في هذا الصدد بتدابير المساءلة التي اتخذت فيما يتعلق بحالات العنف الجنسي المرتكبة ضد الأطفال والمنسوبة إلى عناصر من القوات المسلحة الوطنية.

58 - ولا بد أن توقّف الجماعات المسلحة وتمنع أيضاً الاعتداءات على المدارس والمستشفيات، وإنني أحث جميع أطراف النزاع على منع استخدام هذه المرافق للأغراض العسكرية. وأدعو حكومة كولومبيا كذلك إلى أن تصادق بسرعة على إعلان المدارس الآمنة وتنفذه.

59 - وأشيد بالنظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار لما يُبذل بواسطته من جهود من أجل ضمان مشاركة الأطفال في عمليات العدالة الانتقالية، كما أرحب بالخطوات المحققة في مجال المساءلة من خلال التقدم الذي أحرزه الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام في القضية رقم 007 التي تتناول تحديداً مسألة تجنيد الأطفال واستخدامهم وانتهاكات أخرى ذات صلة ت طال الأطفال نتيجة لارتباطهم بالنزاع المسلح أو في سياق ارتباطهم به. وأرحب أيضاً بالتقدم الذي أحرزته لجنة الحقيقة وبتعزيزها الخاص على الأطفال. وفي هذا الصدد، أشجع الحكومة على أن تواصل دعم مؤسسات العدالة الانتقالية، من خلال المساعدة المالية والتقنية، حتى تضمن إعمال حقوق الأطفال في معرفة الحقيقة والحصول على العدالة والتعويضات وفي عدم تكرار الانتهاكات التي طالتهم.

60 - وفي ضوء الروابط المتبيّنة بين النزوح والانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، أكرر دعوتي الحكومة أن تعزز برامجها واستجابتها المؤسسية فيما يتعلق بإعادة توطين السكان النازحين وعودتهم وأن تيسر حصولهم على الخدمات الأساسية، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية، وأن توسّع نطاق تدابير الحماية والوقاية في المجتمعات المحلية المفروضة عليها حالة من العزلة بسبب وجود الجماعات المسلحة وسيطرتها على الأراضي.

61 - وأود أن أثني على الأطراف لالتزامها الثابت بتنفيذ اتفاق السلام، وأحث الحكومة على مواصلة المهمة الحيوية المتمثلة في كفالة استمرار التنفيذ الشامل للاتفاق في المناطق الريفية والنائية لكفالة إحلال السلام المستدام وتحقيق المصالحة وعدم تكرار الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال.